المحاور الرئيسة للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية

سحر بولوت

تواصل تركيا مساعيها من أجل المساهمة في رفاهية الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، حيث واصلت دعمها للقضية الفلسطينية مخاطرة بعلاقاتها مع إسرائيل حتى في الوقت الذي كان من المرجح أن يؤدي التقارب مع إسرائيل إلى تحقيق مكاسب لتركيا في السياسة الخارجية.

تعرضت منطقة فلسطين التي كانت ضمن أراضي الدولة العثمانية قبل تأسيس الجمهورية التركية، إلى تغييرات هامة بعد الحرب العالمية الأولى. ففي الوقت الذي تم فيه تأسيس العديد من الدول العربية في المنطقة بعد انهيار الدولة العثمانية، أدت التطورات في مرحلة تأسيس دولة على جزء من الأراضي الفلسطينية إلى ظهور مشاكل كبيرة. حيث أن قرار خطة التقسيم الذي اتخذته الأمم المتحدة في عام 1947 بهدف تقسيم تلك المنطقة بين الفلسطينين واليهود (المستقرين فيها منذ زمن والمهاجرين الجدد إليها)، اعتبر علامة فارقة مهمة في تلك المرحلة. ورغم رفض الدول العربية لقرار التقسيم ذلك، والحرب التي شهدتها المنطقة بعد ذلك، إلّا أن إسرائيل وافقت على القرار من جانب واحد، وتم تأسيس دولة إسرائيل. هذا التأسيس كان نقطة بداية لمرحلة صراع طويلة الأمد بين الدول العربية في المنطقة وإسرائيل.

أدت مرحلة الصراع بين الدول العربية وإسرائيل خلال سنوات الحرب الباردة إلى بدء عملية سلام بين الطرفين في التسعينيات من أجل حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. لكن الفشل في الحصول على نتائج مهمة من محادثات السلام التي جرت في التسعينيات، أدّت إلى دخول حل الدولتين في مرحلة أكثر صعوبة. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة ظهرت كلاعب رئيسي في محادثات السلام بين الطرفين إلّا أن إصرارها على اتباع سياسة منحازة لإسرائيل، أحدث تغييرات كبيرة في موقفها تجاه هذه القضية. حيث أصبحت علاقات الولايات المتحدة في عهد رئيسها السابق دونالد ترامب أكثر قرباً إلى إسرائيل، وفق مفهوم المصالح الأمريكية. وتراجعت القضية الفلسطينية على الأجندة الإسرائيلية إلى الوراء، حيث نقلت الولايات

المتحدة سفارتها إلى مدينة القدس، ووقعت إسرائيل اتفاقيات تطبيع مع بعض دول الخليج العربي. فضلاً عن عدم توقف الصراعات في المنطقة، أدى تدخل الولايات المتحدة في المنطقة بطريقة تتجاهل القانون الدولي إلى ظهور مشاكل جديدة. وفي هذا السياق، ساهمت فكرة "صفقة القرن" التي طرحت في الفترات الأخيرة في زيادة الخلافات بين الأطراف، بدلاً من حلها. حيث كانت هذه الصفقة بعيدة تماماً عن الإطار الذي يدعمه الرأي العام الدولي بشأن حل القضية الفلسطينية، كما ان هذه الصفقة نفسها غير محسومة ولم تتحرك أو تتقدم إلى مرحلة أخرى في مساراتها.

في خضم كل تلك التطورات، أظهرت السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية مقاربة ثابتة ومتزنة على الرغم من التغييرات في آليات صنع القرار في تركيا. وبعد أن حافظت تركيا على علاقاتها الرسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1975, كانت تركيا من أوائل البلدان التي اعترفت بدولة فلسطين التي تم إعلانها في نوفمبر/ تشرين الثاني 1988. كما أعلنت تركيا مراراً وتكراراً ضرورة إيجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار قرارات الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، تدعم تركيا جهود إقامة دولة فلسطينية متواصلة جغرافياً ومستقلة وذات سيادة، وعاصمتها القدس الشرقية على أساس حدود ما قبل حرب يونيو/ حزيران 1967.

يمكننا القول إن التفاعل التركي مع القضية الفلسطينية والقوى الفلسطينية ازداد بشكل ملحوظ بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام 2003. حيث تبذل تركيا وفلسطين جهوداً حثيثة من أجل تعزيز العلاقات بينهما ونقلها إلى مستويات متقدمة. وفي هذا الإطار, تمت مناقشة جميع جوانب العلاقات الثنائية بالتفصيل, خلال الاجتماع الأول للجنة المشتركة بين تركيا وفلسطين الذي عقد بين وزيري خارجية البلدين في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2018. وفي هذا الصدد، تولي تركيا أهمية خاصة لمدينة القدس والتطورات الجارية فيها. كما أن الرئيس أردوغان يعرب في كل فرصة عن دعمه لحل القضية الفلسطينية وعلى وجه الخصوص قضية القدس التي يصفها بأنها "خط أحمر" بالنسبة للسياسة التركية تجاه فلسطين. كما أن سياسات إسرائيل في القدس التي يقع فيها المسجد الأقصى القبلة الأولى للمسلمين، لا تسبب ردود فعل من الفاعلين السياسيين الأتراك فقط، ولكن من الشعب التركي أيضاً.

بالنسبة للفلسطينيين تعد أساليب المقاومة ضد إسرائيل التي تأسست بعد الحرب العربية الإسرائيلية عام 1948، والتي وصفها الفلسطينيون بالنكبة، من الخلافات الرئيسة حول هذه القضية. حيث هنالك انقسامات في هذه المسألة بين الفلسطينيين، وكان لهذا الانقسام نتائج سلبية على الوحدة الوطنية الفلسطينية. وتركيا تتدخل وتبذل جهوداً حثيثة لتحقيق وحدة وطنية بين وجهات النظر الفلسطينية المختلفة. وتعرب تركيا عن ثقتها بأن التطورات التي من شأنها تحقيق الاستقرار للجانب الفلسطيني، لا يمكن أن تتحقق إلا إذا اتحدت الفصائل الفلسطينية، ولا شيء غير ذلك. وفي هذا السياق، تؤكد تركيا أن على الفلسطينيين التخلي عن خلافاتهم في الرأي، وبصفتهم الأصحاب الحقيقيين للقضية الفلسطينية عليهم التمسك بقضيتهم بعزيمة أكبر، دون السماح بأي تدخل خارجي.

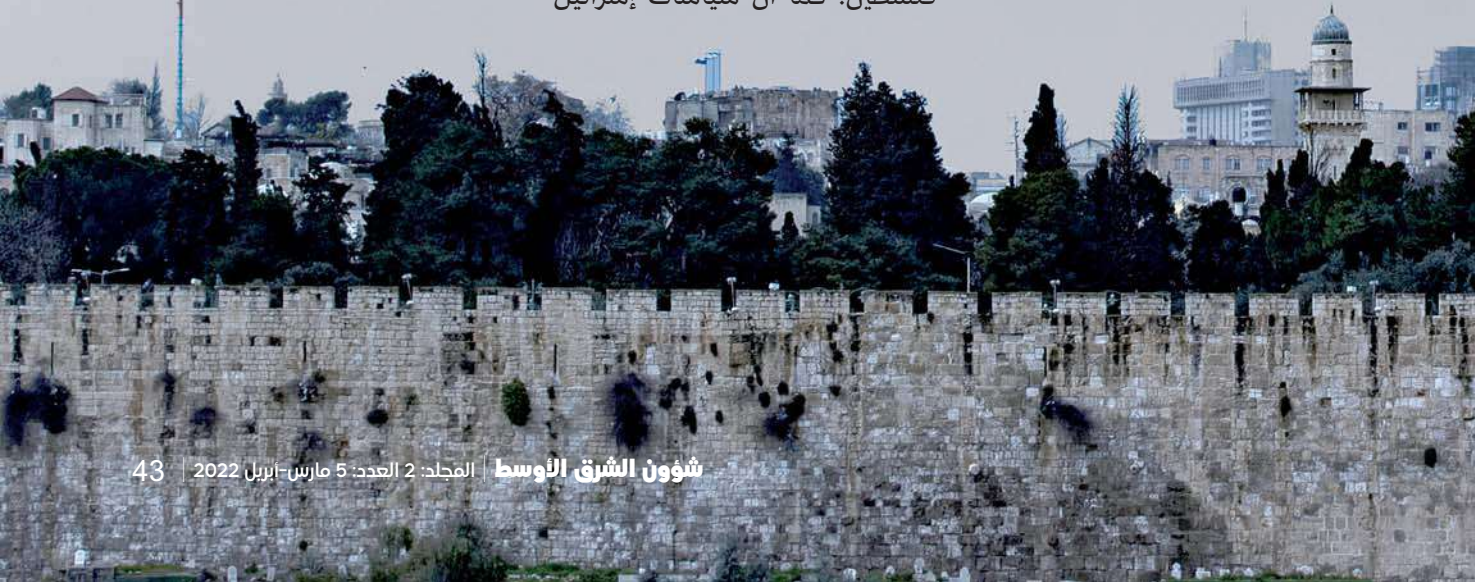

كما تقوم تركيا بخطوات عديدة من أجل دعم الفلسطينيين الذين يعانون من مشاكل اقتصادية بسبب حالة الصراع الراهنة. وتستمر تركيا في تقديم هذه المساعدة من خلال وكالة التعاون والتنسيق الدولية التركية (تيكا) التي تم افتتاح مكتب لها في مدينة رام الله في عام 2005. كما تقدم تركيا الدعم لمشاريع التنمية الصغيرة والمتوسطة الحجم إضافة إلى المساعدات الإنسانية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. كما افتتح الهلال الأحمر التركي أيضاً مكتباً له في غزة وفي القدس في عام 2009, ويواصل تنفيذ المشاريع التنموية الناجحة وتقديم المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة. وفي الوقت نفسه فإن إدارة الكوارث والطوارئ التركية (آفاد) التي تعتبر المنظمة التركية الأخرى العاملة في المناطق الفلسطينية, تواصل أنشطة الإغاثة والمساعدات الغذائية للمحتاجين من خلال مكتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا). وبعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام 2007, ازدادت معاناة السكان هناك من مشاكل إنسانية خطيرة, بسبب فرض إسرائيل حصاراً جوياً وبرياً وبحرياً على تلك المنطقة. وبدأت تركيا في تكثيف جهودها من أجل حل هذه المشاكل, وأرسلت سفينة لإيصال المساعدات الإنسانية إلى غزة في 2010, إلّا أن الجنود الإسرائيليون داهموا السفينة. وعلى الرغم من توتر العلاقات التركية الإسرائيلية بسبب عملية المداهمة, إلّا أن تركيا واصلت مساعيها لتقديم المساعدة وبدأت في بناء مستشفى الصداقة التركي

الفلسطيني في غزة في عام 2017, وأكملت تجهيز ذلك المستشفى في عام 2019. وفي أواخر العام, انتشرت جائحة كوفيد-19، إلّا أن تركيا التي بذلت جهوداً للمساهمة في الصحة العالمية، لم تنسى فلسطين ودعمت الفلسطينيين بالمساعدات والمعدات والمواد الطبية من خلال مكتب وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا).

تواصل تركيا مساعيها من أجل المساهمة في رفاهية الشعب الفلسطيني بكل الوسائل، حيث واصلت دعمها للقضية الفلسطينية مخاطرة بعلاقاتها مع إسرائيل حتى في الوقت الذي كان من المرجح أن يؤدي التقارب مع إسرائيل إلى تحقيق مكاسب لتركيا في السياسة الخارجية. كما أن تركيا ترفض دائما وتحت جميع الظروف حل الدولتين وفق المنظور الإسرائيلي، ولا تقبل

السياسات الإسرائيلية التي تعرّض حياة الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة للخطر. ومن المؤكد أن هناك مساعي للبحث عن مخرج في المنطقة التي أرهقها الصراع، في هذه القضية التي تزداد صعوبة أكثر فأكثر بسبب سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، والخلافات المتعلقة بالحدود. جدير بالذكر أن الهوية الوطنية للمواطنين الإسرائيليين تشكّلت في إطار مرض الارتياب (البارانويا) لصناع القرار السياسي الذين اتبعوا سياسة ترتكز على مفهوم "الأمن أولا"، لاسيما خلال فترة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق نتنياهو. لذلك من المؤكد أيضاً ضرورة خروج المواطن الإسرائيلي من هذا المرض ورسم خارطة طريق جديدة له. وعلى الرغم من وجود نسبة مؤيدة لهذه الفكرة في إسرائيل، إلّا أن هذه الأصوات تبقى ضعيفة للغاية في ظل مواصلة النخب السياسية والأمنية في غرس وترسيخ البارانويا في الرأي العام. كذلك من المؤكد أن المواطنين الإسرائيليين والنخب السياسية الذين تشكلت هوياتهم القومية في هذا السياق، بحاجة إلى منظور جديد. حيث قال "لابيد" وزير الخارجية في حكومة "بينيت" الذي وصل إلى الحكم بعد الانتخابات الإسرائيلية في 2021, إنه ليس من الممكن سياسياً الالتقاء مع الفلسطينيين فيما يتعلق بمسألة حل الدولتين. وهذا يشير إلى أنه رغم تغيّر الحكومة في الجانب الإسرائيلي, إلا أن الحكومة الجديدة لم تطوّر منظوراً مختلفاً لحل القضية الفلسطينية. يشار إلى أن هناك أنباء في الآونة الأخيرة حول خطوات جديدة سيتم اتخاذها في عملية التطبيع بين تركيا وإسرائيل التي بدأت في عام 2016. وهذا يعطي تركيا إمكانية أن تصبح وسيلة فعّالة في توفير فرص جديدة لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين الفلسطينيين. وبما أن إسرائيل جزء من حل الدولتين وتركيا لا تقف ضد وجود الدولة الإسرائيلية، فمن المتوقع أن تساهم تركيا في مبادرات لتشكيل سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين في المرحلة الجديدة، كما فعلت في الماضي. ومن المحتمل جداً أن تكون تركيا قد وضعت هذه المسألة في عين الاعتبار خلال عملية التطبيع مع إسرائيل. ■

سحر بولوت: أكاديمية من تركيا، حاصلة على الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة سلجوق، باحثة في قسم دراسات بلاد الشام في مركز أورسام.